الرابطة ــ لا تشكل حلا بالمعنى الصحيح لانها تؤدي الى استمرار النزاع. وتبرز الرابطة بالمناسبة « تقدميتها » برفضها لمشروع الحل رقم ٣ وهو الحل الذي يطالب به « التوسعيون الصهيونيون » ويفترض ضم الاراضي العربية المحتلة بعد حرب حزيران والابقاء على سيطرة الاسرائيليين على اقلية فلسطينية ــ واما مشروع الحل رقم ٢ المطروح من قبل « بعض المنظمات الفلسطينية » اي مشروع الدولة الديمقراطية فهو يشكو من « السلبيات » التالية : ١) انه « عنصري » بنظر الاسرائيليين لانه يرفض الاعتراف « بقوميتهم » ٢) انه يمنح للفلسطينيين « امانيهم القومية » بينما يرفض منحها للاسرائيليين ٣) انه « يرغم » الاسرائيليين على قبول صفة الاقلية و« هذا ما سوف يرفضون القبول به مما يؤدي بالتالي الى استمرار النزاع » . ومن ناحية ثانية يقول الكراس في معرض رفضه لهذا المشروع ان من اسباب « استحالة تحقيقه » « كون الاسرائيليين والفلسطينيين امتين مختلفتين بالنسبة لمعاداتهم السياسية وروابطهم الثقافية » وانه « حتى ولو تم اقامة مثل هذه الدولة (اي الدولة الديمقراطية) على اساس الواقع الحالي فانه من الواضح ان الاسرائيليين سيشكلون العنصر الطاغي فيها اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا . هذا ما لا يمكن ان يرتضيه الفلسطينيون العرب لذلك فان ما يعنيه هؤلاء حقيقة من اقتراح اقامة فلسطين تكون «فوق القوميات» هو اقامة فلسطين يكون الاسرائيليون فيها قد انتزعت منهم بالقوة انجازاتهم الاقتصادية والتكنولوجية » .

يلاحظ من قراءة كراس « رابطة السلام » وجود خط اعلامي اساسي سوف نلتقي به مرارا لدى الاوساط الاعلامية الصهيونية « اليسارية » . هذا الخط الاعلامي يبدأ عادة « بالاعتراف » بالكيان الفلسطيني وبحقوق شعب فلسطين القومية ولكن مع التأكيد بأن ذلك يجب الا يمس « حقوق الاسرائيليين القومية » . ويلي هذا « الاعتراف » في غالب الاحيان طرح الحل « المثالي » الذي يوفق بين حقوق الشعبين وهو قيام دولة فلسطينية ملاصقة لاسرائيل من الشرق (الحل رقم ٤ حسب الطرح الخاص لـ « رابطة السلام » المعروض اعلاه) . والملاحظ كذلك ان هذا الخط لا يعتمد في رفضه لمشروع الدولة الديمقراطية اساسا على حجة « سوء نية الفلسطينيين » (مع ان هناك تلميحا بهذا المعنى في الفقرة المنشورة اعلاه حول مصير الانجازات الاقتصادية والتكنولوجية الاسرائيلية تحت ظل مثل تلك الدولة) ولكنه ينطلق من فرضية عزم الفلسطينيين حقيقة على انشاء تلك الدولة ولكن « النية الحسنة » لا تكفي اذ هناك عوامل موضوعية من قومية وثقافية واقتصادية وتكنولوجية تحول دون تحقيق مثل هذا الهدف .

ويشكل حزب مابام بفروعه العديدة و« واجهاته » المختلفة العمود الفقري للاعلام الصهيوني الموجه للتقدميين واليساريين في الرأي العام العالمي . وقد تصدر هذا الحزب بطبيعته الحملة الصهيونية الموجهة ضد الاعلام الفلسطيني ، ومن جملة ما يعتمد عليه لنشر وجهة نظره في الخارج مجلة « نيو اوتلوك » التي تصدر في اسرائيل باللغة الانجليزية . فبالنسبة لموضوع الدولة الديمقراطية كتب « بيريتز ميرحاف » رئيس المكتب الدولي لحزب مابام مقالا في تلك المجلة تحت عنوان « ازدواجية القومية بين الماضي والحاضر »(١٣). تناول فيه بالبحث مشروع « الدولة المزدوجة القومية » الذي تقدم به حزب « هاشومير هتسعير » (سليف حزب مابام) وذلك خلال فترة الانتداب البريطاني. وقد ذكر الكاتب ان مشروع «هاشومير هتسعير» يختلف اختلافا جذريا عن الشعار الذي تطرحه المقاومة لانه « لا يحاول فرض التعايش ضمن قومية مزدوجة بل كان يصبو الى ايجاد اتفاق يرتضيه الجانبان معا »(١٤). كذلك فان الاقتراح « لم يتضمن نزع صفة الصهيونية عن الجانب اليهودي ولا الصفة العربية عن الجانب الفلسطيني بل كان منطلقه هو ان تحقيق الاماني القومية لليهود ينسجم مع الاماني العربية كما ان الاقتراح لم يأت بعد ثلاث حروب بين الطرفين » .